أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

فصل .

: وإذا صُغّ ِر ما حُذ ِف أحد أصوله وجب رَدّ ُ محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين نحو كُلْ وخُذْ ومُذْ أعلاما ً وسَه ٍ ويَد ٍ وحر ٍ تقول : أكَيْل وأُخَيْذ برَدّ ِ الفاء ومُنَيذ وسُتَيْهَة برَدّ ِ العين ويُدَيّه وحُرَيْج بردّ ِ اللام .

وإذا سُمّ ِى بما وضع ثُنَائ ِيا ً فإن كان ثانيه صحيحا ً نحو هَلْ وبَلْ لم يُزَد عليه شيء حتى يُصَغّ َر فيجب أن يضعف أو يُزَاد عليه ياء فيقال : هُلَيْل أ وهُلَىّ َ وإن كان معتلا ً وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لَوْ وكَىْ ومَا أعلاما ً : لَوّ ٌ وكَىّ - بالتشديد - وماء - بالمد - وذلك لأنك زِدْتَ على الألف ِ ألفا ً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة فإذا صغرت أعطيت حكم دَوّ وحَىّ ٍ ومَاء فتقول : لُوَىّ ٌ كما تقول : دُوَىّ ُ وأصلهما لُوَيْوٌ ودُوَيْوٌ وتقول : كُيَىّ ٌ - بثلاث ياءات - كما تقول : حُيَىّ ٌ وتقول : مُوَىّ ٌ كما تقول في تصغير الماء المشروب : مُوَيْه إلا أن هذا لامه هاء فَرُدّ َ إليها .

فصل .

: وتصغير الترخيم أن تعمد إلى ذى الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله وَمْن ثَمّ َ لا يتأتّ َى في نحو جَعْفَر وسَفَرْجَل ٍ لتجرّ ُدهما ولا في نحو مُتَدَحْرِج ومُحْرَنْجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزّ ِنَة ولم يكن له إلا صيغتان وهما : كحميد في أحْمَدَ وحَام ِد ومَحْمُود وحَمْدُون وحَمْدَان وفُعَيْعلٌ كقُرَيْط ِس لا فُعْيَعْيِل لأنه ذو زيادة .

فصل .

: ولتحق تاءُ التأنيث ِ تصغيَر ما لا يلبس من مؤنث ٍ عار ٍ منها ثلاثي